



الشركة الدولية للاستثمارات الطبية  
International Company for Medical Investments P.L.C

DISCLOSURE

- ICM - ١٣١٤١٢٥١

التاريخ: ٢٠١١/٤/١٢

الرقم : ٢٠١١/٤٩

السادة/ هيئة الأوراق المالية المختربين

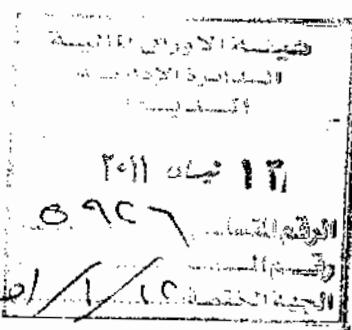
تحية طيبة وبعد،

نرفق لكم طيباً شهادة من يهمه الأمر رقم م ش/١١/٢٨٢١٩٠٥٧ تاریخ ٢٠١١/٤/١١  
مع عقد التأسيس والظام الأساسي للشركة المعدل والمصدق من قبل وزارة الصناعة والتجارة -  
دائرة مراقبة الشركات بتاريخ ٢٠١١/٤/١١ بالموافقة على قرارات الهيئة العامة المتخصصة  
باجتماعيها العادي وغير العادي المنعقدين بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٠.

وتفضوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس مجلس الإدارة

د. هيثم عبد الله أبو خديجہ



من دائرة الأوراق المالية

البورصة

٤/١٢

نسخة: بورصة عمان المختربين

نسخة: مركز إيداع الأوراق المالية المختربين

شارع المدينة المنورة - مجمع رقم ٢٦٠ هاتف ٠٦-٥٥٣٤١٢١ / ٠٦-٥٥٣١١٧٢ فاكس ٥٥٣٩١٠٣ ص.ب ٩٢٦٣٨٦ عمان ١١١٩٠

القسم التجاري - سرج الريان التجاري - هاتف ٥٦٦٣١٧٤ - فاكس ٥٦٨٢٨٥٢ E-mail : iemijo@icmijo.com



Ref No:

Date:

المنها يأْتُ:

الرقم: م ش/٢٨٢  
التاريخ: ٢٠١١/٤/١١

لمن يهمه الأمر

الرقم الوطني للمنشأة : (١٨٣٠٠٤٠٠٢)

استناداً للوائح المحفوظة لدى مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة فإن شركة (الدولية للاستثمارات الطبية) مسجلة لدينا في سجل الشركات مساهمة عامة تحت الرقم (٢٨٢) بتاريخ ١٩٩٥/٠٦/٥ برأس مال مصري بـ (٤٥٠٠٠٠) دينار أردني وبرأس مال مكتوب به مدفوع (٤٥٠٠٠٠) دينار أردني

وقد وردنا محضر يفيد أن الهيئة العامة بالاجتماع غير العادي والمنعقد بتاريخ ٢٠١١/٠٣/٢٠ قد قررت ما يلى :

- تعديل عدد اعضاء مجلس الادارة من ٣ ليصبح ٥ اعضاء

٢٠١١/٤/١١ بتاريخ لدينا اجراءات لدينا استكملت وقد

وقد وردنا محضر يفيد أن الهيئة العامة بالاجتماع والمنعقد بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٠ قد قررت التخاب مجلس إدارة مكون من المسادة :

هشتم عبدالله عبدالحليم أبو خديجة

الشركة العربية الدولية للتعليم والاستثمار ويمثلها مؤمن سليمان عبد العليم الحديدي

الشركة العربية الدولية للتعليم والاستثمار ويمثلها عميد نزار محمد صبري

شركة الاولى للتمويل ويمثلها اسامه وجيه محمود عساف

وقد وردنا محضر يفيد أن مجلس الادارة قد قرر بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٠ انتخاب :  
هيثم عبدالله عبدالحليم أبو خديجة / رئيس مجلس ادارة

هيثم عبدالله عبدالحليم أبو خديجة / رئيس مجلس إدارة

الشركة العربية الدولية للتعليم والاستثمار ويمثلها مؤمن سليمان عبد الحليم الحيدري / نائب رئيس مجلس ادارة

وقد وردنا محضر يفيد أن مجلس الإدارة بالاجتماع والمعقد بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٠ قد قرر ما يلى :  
تفويض الدكتور هيتم عبد الله عبد الحليم أبو خديجة رئيس مجلس الإدارة بالتوقيع منفرداً عن الشركة بكافة الأمور المالية (غير محددة المبلغ) والإدارية والقانونية أو من بفوذه بذلك.

يُفوض كل من الدكتور موسى سليمان عبد الحليم الحديدى/نائب رئيس مجلس الإدارة والسيد عميد نزار محمد صبى/عضو مجلس الإدارة بالتوقيع مجتمعين عن الشركة بكافة الأمور المالية والإدارية والقانونية.

وأن الشركة لازالت قائمة حسب سجلاتها حتى تاريخه  
اعطت هذه الشهادة بناء على طلب الشركة

رقم الوصول : ٥٢٤٢٥

جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية

مصدر انتها وادلة متر علان

مراقب عام الشركات

د. بسام التلهوني

الحادي عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩٦٣

卷之三

هاتف: ٠٩٦٠٢٩٠ - ٥٦٠٠٢٩٠ - فاكس: ٥٦٠٧٠٥٨ - صریف: ٩١٩٢ عمان ٩١٩١ - الايميل:

Tel. 5600260 - 5600290 - Fax. 5607058 - P.O Box 9192 Amman 11191 - Jordan

Email : info@ccd.gov.in - Website : www.ccd.gov.in

١١ نيسان ٢٠١١

بسم الله الرحمن الرحيم ..

الشركة الدولية للاستثمارات الطبية  
المساهمة العامة المحدودة

الشركة الدولية للاستثمارات الطبية  
المساهمة العامة المحدودة

المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة تحت رقم (٢٨٢)

باتسريخ ١٩٩٥/٦/٥

قرار لجنة الإصدارات رقم ٢٩٥/٥١ باتسريخ ١٩٩٥/٦/٢٧

تعديل تاريخ طرح الأسهم اعتباراً

من صباح يوم السبت ١٩٩٥/٧/١٥ مدة عشرين يوماً

عند الأسس والظامان الأساسي للشركة

المعدلان بموجب قرار الهيئة العامة غير العادي باتسريخ ٢٠١١/٣/٢٠

وموافقة معالي وزير الصناعة والتجارة

(بالإشتاد لقانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته)

١١ نيسان ٢٠١١

وائل فخر (٥٤٤٠)



بسم الله الرحمن الرحيم

## عقد التأسيس

### للشركة الدولية للاستثمارات الطبية المساهمة العامة المحدودة

المادة (١) ... : إسم الشركة ..

الشركة الدولية للاستثمارات الطبية المساهمة العامة المحدودة ..

المادة (٢) ... : مركز الشركة الرئيس ..

يكون مركز الشركة الرئيس في مدينة عمان، ويجوز للشركة فتح فروع لها أو مكاتب أو وكالات داخل المملكة الأردنية الهاشمية وخارجها وأن تنقل أو تلغى هذه الفروع أو الوكالات كلها أو بعضها المرة تلو المرة وحسب ما تقتضيه مصلحة الشركة.

المادة (٣) : غايات الشركة وأعمالها ..

١- إقامة المركز الأردني للمعالجة بأشعة جاما حسب الشريعات المعمول بها لدى وزارة الصحة وبعد الحصول على الترخيص القانوني اللازم وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

أ- إقامة مركز متخصص لمعالجة أمراض في الدماغ بدون جراحة بواسطة جهاز ليكسيل  
جراحة الدماغ بأشعة جاما.

ب- معالجة أمراض وعائية وأورام وإضطرابات وظيفية بواسطة أشعة جاما.

ج- تطوير القدرات والكفاءات الطبية الأردنية للوصول إلى المستوى العالمي في معالجة  
أورام وأمراض في الدماغ دون جراحة.

د- تعزيز المكانة العلمية المتميزة للأردن في مجال الخدمات الطبية على مستوى السلطنة  
العربية خاصة في مجال معالجة أمراض الدماغ والأعصاب والشريان وال الحالات

الأخرى ذات العلاقة وتقديم الخدمات الطبية للمرضى من داخل وخارج الأردن.

٢- شراء وبيع الأجهزة الطبية (والحصول على وكالات عالمية متخصصة بالأجهزة الطبية) في  
الأردن والخارج

٣- المشاركة في الشركات المتخصصة في صناعة المعدية للأطفال والمستلزمات والمستهلكات

الطبية.



- ٤- توفير الخدمات الطبية الطارئة للسياح وزوار الأردن خلال تواجدهم في الأردن.
- ٥- إقامة منشآت/مجموعات علاجية سياحية بما يخدم أهداف الشركة وغاياتها.
- ٦- تقديم الخدمات الطبية للمرضى العرب ومرضى الدول الأخرى القادمين للإستشفاء في الأردن بطريقة علمية وحضارية تعزز مكانة الأردن الطبية.
- ٧- إنشاء مستشفيات وعيادات طبية ومرافق طوارئ خدمة لغaias الشركّة وأهدافها في الأردن والخارج وفق التشريعات المعمول بها.
- ٨- تأجير العيادات والتجهيزات الطبية المتطورة للعيادات والمستشفيات والمرافق الطبية بطريقة التأجير المشتمي بالتمليك وتقويل هذا الأسلوب ذاتياً وبالتعاون مع البنوك الأردنية والدولية.
- ٩- الدخول في العطاءات والمناقصات بما يحقق أهداف وغايات الشركّة.
- ١٠- استثمار وتوظيف أموال الشركّة الفائضة عن حاجتها أو التصرف بما بالشكل الذي تراه مناسباً وبما يحقق مصلحة الشركّة.
- ١١- التعاقد مع آية حكومة أو هيئة أو سلطة أو فرد قائم بأهداف الشركّة وغاياتها، أو أي منها والحصول من الجهات المذكورة على عقود أو حقوق أو إمتيازات ترغب فيها الشركّة لتحقيق غاياتها واستعمال وتنفيذ تلك العقود والحقوق والإمتيازات.
- ١٢- أن تباع وتشتري وتتأجر وتبادل وتُؤجر وترهن وتستورد آية أموال منقوله أو غير منقوله أو إمتيازات تراها لازمة لغaias الشركّة بما في ذلك آية أراضي أو أبنية أو آلات أو مصالح أو وسائل نقل أو بضائع وأن تشيء وتقيم وتصرّف وتجري التغييرات في الأبنية والأشغال حيّثما يكون ضروريّاً أو ملائماً لغaias الشركّة.
- ١٣- شراء وامتلاك وحماية آية براءات أو حقوق إختراعات أو إمتيازات متعلقة بغايات الشركّة وذلك داخل المملكة وخارجها واستعمال واستثمار هذه الحقوق والإمتيازات أو منح حق الإستعمال والاستثمار بالنسبة لها، وصرف الأموال على التجارب والإختراعات أو على التحسينات الخاصة بالإختراعات والبراءات والحقوق التي تمتلكها الشركّة أو تعزم إمتلاكها والمتعلقة بغايات الشركّة وأهدافها.
- ١٤- أن تقبض ثمن آية أموال أو حقوق باعها أو تصرف بما بأي وجهة وبأي مقابل مهما كان نوعه نقداً أو أقساطاً أو بالعين في آية شركة أو هيئة مسجلة مدفوعة قيمتها كلياً أو جزئياً سواء بحقوق مؤجلة أو ممتازة أو بدونها أو بأية سندات مالية بأي شركة أو هيئة مسجلة أو أي مقابل آخر حسب الشروط التي تقرّرها الشركّة أو أن تمتلك وتعامل على أي وجه آخر بتلك الأسهم أو السندات المالية أو المقابل الذي حصلت عليه على الوجه المذكور.
- ١٥- أن تؤسس أو تشتري أو تعاون أو تدخل مع أي شركة أو شخص في أي مشروع أو أعمال أخرى يكون لها مصلحة فيها أو تشرّك أو تدمج أو ترتب أو تتفق بأي شكل مع أي شخص لاقتام الأرباح والتعاون في المشاريع المشتركة والإمتيازات وغير ذلك من الأعمال.

كتاب رقم ٢٠٢١-٢٠٢٢  
الجهة المختصة بـ



١٥ - أن تفترض و/أو تستدين الأموال الازمة لأعمال الشركة لتحقيق غاياتها وبرامجها ومشاريعها بالشكل الذي تراه مناسباً، وعما لا يزيد عن رأس المال البالغ ٤,٥٠٠,٠٠٠ (أربعة ونصف مليون دينار أردني)، وذلك من المؤسسات المالية داخل المملكة الأردنية الهاشمية وخارجها، وأن تقوم برهن أموالها غير المنقولة ضماناً لديونها والتزاماتها وأن تقوم برهن الأموال غير المنقوله العائد للغير ضماناً لحقوقها لتحقيق غaiات الشركة وبرامجها ومشاريعها وذلك وفق أحكام القانون.

١٦ - أن تعمل على تحسين وتطوير وتحديث وإدارة وتنمية ومبادلة وتأجير واستئجار ورهن وبيع جميع حقوق ومتلكات ومزايا الشركة أو بعضها وذلك بالشكل والكيفية التي تراها مناسبة لصلحة الشركة وتحقيق غaiاتها.

١٧ - أن تقوم بأي عمل أو أعمال تساعد الشركة على تحقيق جميع غaiاتها أو أي منها وأن تقسم بممارسة كافة الأعمال التي تعتبر ضرورية لتحقيق غaiات الشركة بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية وأحكام القانون والأنظمة المرعية سواء كانت وحدتها أو بالإشتراك مع غيرها، وتلتزم الشركة في جميع أعمالها ومعاملاتها بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء بما في ذلك الإلتزام بعدم التعامل بالربا أخذاً أو إعطاءً.

١٨ - عقد المدارات في مختلف التخصصات وال المجالات.

١٩ - تقديم الاستشارات الهندسية في بناء المستشفيات والإشراف على ذلك.

٢٠ - تقديم الاستشارات في كافة النواحي المتعلقة للحصول على شهادة الجودة أو الحصول على الإعتمادية الدولية للمستشفيات والمراكز الطبية داخل وخارج الأردن.

#### المادة (٤) : مدة الشركة غير محدودة.

#### المادة (٥) : رأس المال الشركة .

يتالف رأس المال الشركة من أربعة ونصف مليون دينار أردني مقسماً إلى أربعة ونصف مليون سهم قيمة كل سهم دينار أردني واحد.

#### المادة (٦) : مسؤولية المساهمين .

تعتبر الذمة المالية للشركة مستقلة عن الذمة المالية لكل مساهم فيها، وتكون الشركة موجوداً لها وأموالها مسؤولة عن الديون والإلتزامات المرتبة عليها ولا يكون المساهم مسؤولاً تجاه الشركة عن تلك الديون والإلتزامات إلا بقدر الأسهم التي يملكتها في الشركة.

#### المادة (٧) : مؤسسو الشركة

١١ نisan ٢٠١١  
الأشخاص المبينة أدناه هم وحصتها وعدد أسهمهم





بسم الله الرحمن الرحيم

## النظام الأساسي

للشركة الدولية للاستثمارات الطبية المساهمة العامة المحدودة

المادة (١) : إسم الشركة

الشركة الدولية للاستثمارات الطبية المساهمة العامة المحدودة

المادة (٢) : مركز الشركة الرئيس

يكون مركز الشركة الرئيس في مدينة عمان، ويجوز للشركة فتح فروع لها أو مكاتب أو وكالات داخل المملكة الأردنية الهاشمية وخارجها وأن تنقل أو تلغي هذه الفروع أو الوكالات كلها أو بعضها المرة تلو المرة وحسب ما تقتضيه مصلحة الشركة.

المادة (٣) : غايات الشركة وأعمالها

١- إقامة المركز الأردني للمعالجة بأشعة جاما حسب التشريعات المعمول بها لدى وزارة الصحة

وبعد الحصول على الترخيص القانوني اللازم وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

أ- إقامة مركز متخصص لمعالجة أمراض في الدماغ بدون جراحة بواسطة جهاز ليكسيل

جراحة الدماغ بأشعة جاما.

ب- معالجة أمراض الرعاية وأورام واضطرابات وظيفية بواسطة أشعة جاما.

ج- تطوير القدرات والكفاءات الطبية الأردنية للوصول إلى المستوى العالمي في معالجة  
أورام وأمراض في الدماغ بدون جراحة.

الشركة الدولية للاستثمارات الطبية المساهمة العامة المحدودة



- د- تعزيز المكانة العلمية المتميزة للأردن في مجال الخدمات الطبية على مستوى الوطن العربي خاصة في مجال معالجة أمراض الدماغ والأعصاب والشرايين والحالات الأخرى ذات العلاقة وتقديم الخدمات الطبية للمرضى من داخل وخارج الأردن.
- ٢ شراء وبيع الأجهزة الطبية (والحصول على وكالات عالمية متخصصة بالأجهزة الطبية) في الأردن والخارج.
- ٣ المشاركة في الشركات المتخصصة في صناعة أغذية الأطفال والمستلزمات والمستهلكات الطبية.
- ٤- أ- توفير الخدمات الطبية الطارئة للسياح وزوار الأردن خلال تواجدهم في الأردن.
- ب- إقامة منشآت/مجمعات علاجية سياحية بما يخدم أهداف الشركة وغاياتها.
- ٥- تقديم الخدمات الطبية للمرضى العرب ومرضى الدول الأخرى القادمين للإستشفاء في الأردن بطريقة علمية وحضارية تعزز مكانة الأردن الطبية.
- ٦- إنشاء مستشفيات وعيادات طبية ومواكب طوارئ خدمة لغaiات الشركة وأهدافها في الأردن والخارج وفق التشريعات المعمول بها.
- ٧- تأجير المعدات والتجهيزات الطبية المنظورة للمعدات والمستشفيات والمواكب الطبية بطريقة التأجير المتبعي بالتمليك وتحويل هذا الأسلوب ذاتياً وبالتعاون مع البنوك الأردنية والدولية.
- ٨- الدخول في العطاءات والمناقصات بما يحقق أهداف وغايات الشركة.
- ٩- استثمار وتوظيف أموال الشركة الفائضة عن حاجتها أو التصرف بها بالشكل الذي تراه مناسباً وما يحقق مصلحة الشركة.
- ١٠- التعاقد مع جهة حكومة أو هيئة أو سلطة أو فرد تهمه أهداف الشركة وغاياتها، أو أي منها والحصول من الجهات المذكورة على عقود أو حقوق أو إمتيازات ترغب فيها الشركة لتحقيق غاياتها واستعمال وتنفيذ تلك العقود والحقوق والإمتيازات.
- ١١- أن تباع وتشتري وتستاجر وتبادل وتؤجر وترهن وتسورد أية أموال منقوله أو غير منقوله أو إمتيازات تراها لازمة لغaiات الشركة بما في ذلك جهة أراض أو أبنية أو آلات أو مصانع أو وسائل نقل أو بضائع وأن تشيء وتقسم وتصرف وتحري التغييرات في الأبيه والأشغال حيثما يكون ضروريأ أو ملائماً لغaiات الشركة.
- ١٢- شراء وامتلاك وحماية جهة براءات أو حقوق اختراعات أو إمتيازات متعلقة بغيات الشركة وذلك داخل المملكة وخارجها واستعمال واستثمار هذه الحقوق والإمتيازات أو منح حق الإستعمال والاستثمار بالتنسب لها، وصرف الأموال على التجارب والإختراعات أو على التحسينات الخاصة بالإختراعات والبراءات والحقوق التي تمتلكها الشركة أو تعزز إملاكيها والمتعلقة بغيات الشركة وأهدافها ٤.١١
- ١٣- أن تقضى ثمن أية أموال أو حقوق باعتها أو تصرفت بها بأي وجهة وبأي مقابل مهما كان نوعه نقداً أو أقساطاً أو بالعين في جهة شركة أو هيئة مستجدة مدفوعة قيمتها كلياً أو جزئياً



سواء بحقوق مؤجلة أو متاخرة أو بآية سندات مالية بأي شركة أو هيئة مسجلة أو أي مقابل آخر حسب الشروط التي تقررها الشركة أو أن تقتلك وتعامل على أي وجه آخر بتلك الأسهم أو السندات المالية أو المقابيل الذي حصلت عليه على الوجه المذكور.

١٤ - أن تؤسس أو تساهم أو تشتري أو تتعاون أو تدخل مع أي شركة أو شخص في أي مشروع أو أعمال أخرى يكون لها مصلحة فيها أو تشارك أو تندمج أو تلتحق أو ترتبط أو تتفق بأي شكل مع أي شخص لاقتسام الأرباح والتعاون في المشاريع المشتركة والإمتيازات وغير ذلك من الأعمال.

١٥ - أن تفترض و/أو تستعين بالأموال اللازمـة لأعمال الشركة لتحقيق غايـاتها وبراجـها ومشاريعـها بالشكل الذي تراه مناسـياً، وبـما لا يزيد عن رأسـمال الشـركة البـالـغ ٥٠٠،٠٠٠،٤ (أربـعة ونـصف مـليـون دـينـار أـرـدـنـيـ)، وـذلك من المؤـسـسـات المـالـيـة دـاخـلـ المملـكـة الأـرـدـنـيـة الـهـاشـمـيـة وـخـارـجـهاـ، وـأنـ تـقـوم بـرهـنـ اـموـالـاـ غـيرـ المـقـولـةـ ضـمانـاـ لـدـيـوـنـاـ وـالـنـزـامـاـهـاـ وـأنـ تـقـوم بـرهـنـ الـأـمـوـالـ غـيرـ المـقـولـةـ العـائـدـةـ لـلـغـيرـ ضـمانـاـ لـحـقـوقـهاـ لـتـحـقـيقـ غـایـاتـ الشـرـکـةـ وـبـرـاجـهاـ وـمـشـارـعـهاـ وـذـلـكـ وـفـقـ آـحـکـامـ القـانـونـ.

١٦ - أن تعمل على تحسين وتطوير وتحديث وإدارة وتنمية ومبادرة وتأجير واستئجار ورهن وبيع جميع حقوق ومتلكات ومزايا الشركة أو بعضها وذلك بالشكل والكيفية التي تراها مناسبة لمصلحة الشركة وتحقيق غايـاتهاـ.

١٧ - أن تقوم بأي عمل أو أعمال تساعد الشركة على تحقيق جميع غايـاتهاـ أو أي منها وأن تقوم بـممارسةـ كـافـةـ الـأـعـمـالـ الـتـيـ تـعـتـرـ ضـرـورـيـةـ لـتـحـقـيقـ غـایـاتـ الشـرـکـةـ بـماـ يـفـقـ وـأـحـکـامـ الشـرـیـعـةـ الـإـسـلـامـیـةـ وـأـحـکـامـ الـقـانـونـ وـالـأـنـظـمـةـ الـمـرـعـیـةـ سـوـاءـ كـانـ وـحـدـهـاـ أوـ بـالـإـشـرـاكـ معـ غـیرـهـاـ، وـتـلـتـزـمـ الشـرـکـةـ فـيـ جـمـيعـ أـعـمـالـهـاـ وـمـعـالـمـاـهـاـ بـأـحـکـامـ الشـرـیـعـةـ الـإـسـلـامـیـةـ الغـراءـ بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ الـإـلتـزـامـ بـعـدـ السـعـامـلـ بـالـرـبـاـ أـخـذـاـ أوـ إـعـطـاءـ.

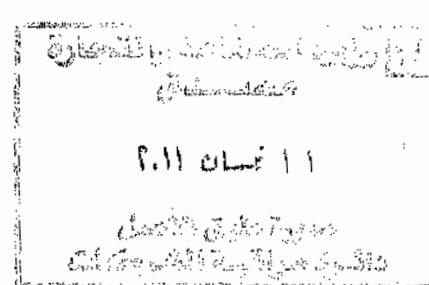
١٨ - عقد الدورات في مختلف التخصصات وال المجالات.

١٩ - تقديم الإستشارات الهندسية في بناء المستشفيات والإشراف على ذلك.

٢٠ - تقديم الإستشارات في كافة التواصي المتعلقة للحصول على شهادة الجودة أو الحصول على الإعتمادية الدولية للمستشفيات والمراكز الطبية داخل وخارج الأردن.

المادة .(٤) : مدة الشركة .

غير محددة .



#### المادة (٥) : رأس المال الشركة

يتألف رأس المال الشركة من أربعة ونصف مليون دينار أردني مقسماً إلى أربعة ونصف مليون سهم قيمة كل سهم دينار أردني واحد.

#### المادة (٦) : مسؤولية المساهمين

تعتبر الديمة المالية للشركة مستقلة عن الديمة المالية لكل مساهم فيها، وتكون الشركة بموجودتها وأموالها مسؤولة عن الديون والإلتزامات المرتبطة عليها ولا يكون المساهم مسؤولاً تجاه الشركة عن تلك الديون والإلتزامات إلا بمقدار الأسهم التي يملكها في الشركة.

#### المادة (٧) : أسهم الشركة

أ- يكون السهم في الشركة غير قابل للتجزئة، ولكن يجوز للورثة الإشتراك في ملكية السهم الواحد بحكم الخلفية فيه لورثتهم وينطبق هذا الحكم عليهم إذا اشتركوا في ملكية أكثر من سهم واحد من تركة مورثهم، على أن يختاروا في الحالين أحدهم ليمثلهم تجاه الشركة ولديها، وإذا تخلفوا عن ذلك خلال المدة التي يحددها لهم مجلس إدارة الشركة يعين المجلس أحدهم من بينهم.

ب- تعطى أسهم الشركة أرقاماً متسللة وتكون متساوية في الحقوق والواجبات ولا يجوز التمييز بينها.

ج- تحتفظ الشركة بسجل أو أكثر تدون فيه أسماء المساهمين فيها وعدد الأسهم التي يملكها كل منها وأرقامها، وعمليات التحويل التي تجري عليها، وأي بيانات أخرى تتعلق بها وبالمساهمين، وللشركة أن توفر نسخة من هذه السجلات لدى أية جهة أخرى لتابعة شؤون المساهمين وأن تفوض تلك الجهة حفظ وتنظيم هذه السجلات لتابعه تلك الشؤون.

#### المادة (٨) : زيادة وتخفيض رأس المال

تنصع زيادة وتخفيض رأس المال الشركة إلى الأحكام والإجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات.

#### إدارة الشركة

#### المادة (٩) : مجلس الإدارة

أ- يعول إدارة الشركة مجلس إدارة يتكون من ثلاثة أعضاء، ويُنتَجُ انتخابهم من قبل الهيئة العامة للشركة بالإقتراع السري، ويقوم بهم ومسؤوليات إدارة أعمالها لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ انتخابه، ويكون له السلطات في الصلاحيات الإدارية الشركة لتحقيق غاياتها بما في ذلك تعين الجهاز اللازم لإدارتها ويتحقق لها القيام بجميع التصرفات التي تكفل سير العمل في



الشركة وفقاً لغاياتها، ويستثنى من ذلك السلطات والصلاحيات المقررة للهيئة العامة في قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة.

بـ . مع مراعاة أحكام الفقرة (ج) من هذه المادة، على مجلس الإدارة أن يدعو الهيئة العامة للشركة للجتماع خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من مدة تنتخب مجلس إدارة يحل محله عند إنتهاء تلك المدة، على أن يستمر في عمله إلى أن ينتخب مجلس الإدارة الجديد إذا تأخر انتخابه لأي سبب من الأسباب، ويشرط في ذلك أن لا تزيد مدة ذلك التأخير في أي حالة من الحالات على ثلاثة أشهر من تاريخ إنتهاء مدة المجلس القائمة . . .

جـ . إذا كان موعد عقد الاجتماع الذي ستدعى إليه الهيئة العامة للشركة بمقتضى أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة يقع قبل إنتهاء مدة مجلس الإدارة القائم بستة أشهر على الأكثـر، أو يقع بعد إنتهاء مدة المجلس بنفس المدة، فيستمر هذا المجلس في عمله وينتخب مجلس الإدارة الجديد في أقرب إجتماع عادي للهيئة العامة . . .

#### المادة (١٠) : شروط عضوية مجلس الإدارة . . .

أـ . يشترط في المرشح لعضوية مجلس الإدارة أن يكون مالكاً لما لا يقل عن عشرة آلاف سهم من أسهم الشركة حتى يكون مؤهلاً لترشح لعضوية مجلس إدارتها ويكون عضواً فيها، ويشرط في هذه الأسهم أن لا تكون محجوزة أو مرهونة أو مقيدة باي قيد آخر يمنع التصرف المطلق بها، ويستثنى من ذلك القيد المنصوص عليه في المادة (١٠٠) من قانون الشركات . . .

بـ . يبقى النصاب المؤهل لعضوية مجلس الإدارة من الأسهم المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة محظوظاً ما دام مالك تلك الأسهم عضواً في المجلس ولمدة ستة أشهر بعد إنتهاء عضويته فيه، ولا يجوز التداول بها خلال تلك المدة، وتحقيقاً لذلك توضع إشارة الحجز عليها، مع الإشارة إلى ذلك في سجل المساهمين وشهادة ملكية الأسهم، ويعتبر هذا الحجز، رهناً لمصلحة الشركة ولضمان المسؤوليات والإلتزامات المترتبة على ذلك العضو وعلى مجلس الإدارة . . .

جـ . تسقط تلقائياً عضوية كل عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة إذا نقص عدد الأسهم التي يجب أن يكون مالكاً لها بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، أو تم تشبيط الحجز عليها بحكم قضائي اكتسب الدرجة القطعية أو تم رهنها خلال مدة عضويته، ما لم يكمل الأسهم التي نقصت من أسهم التأمين الخاصة به بحلول مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً ، ولا يجوز له أن يحضر أي إجتماع مجلس الإدارة خلال تذبذب النقص في أسهمه . . .



د - يشترط في من يرشح نفسه لعضوية مجلس الإدارة:

- أن لا يقل عمره عن واحد وعشرين سنة.

- أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو في أي مؤسسة رسمية عامة.

المادة (١١) : الأشخاص الذين يحظر عليهم الترشح لمجلس الإدارة ...

لا يجوز أن يرشح لعضوية مجلس إدارة الشركة أو يكون عضواً فيه أي شخص حكم عليه من محكمة مختصة بما يلي:-

أ - عقوبة جنائية.

ب - بأى عقوبة جنحية في جريمة مخلة بالشرف كاللشوء والإخلاص والسرقة والتزوير وسوء استعمال الأمانة والشهادة الكاذبة والإفلاس وبأى جريمة أخرى مخلة بالأداب والأخلاق العامة، أو أن يكون فاقداً الأهلية المدنية أو بالإفلاس، ما لم يرد له اعتباره.

ج - بأى عقوبة من العقوبات المنصوص عليها في المادة (٢٧٨) من قانون الشركات.

المادة (١٢) : تمثيل الشخص الإعتباري في مجلس الإدارة

أ - يحق للشخص الإعتباري من غير الأشخاص الإعتبارية العامة ترشح من براه مناسباً لعدد من المقاعد في مجلس الإدارة حسب نسبة مساهمته في رأس مال الشركة ولا يجوز له استبداله خلال مدة المجلس.

ب - يتوجب على الشخص الإعتباري المذكور في الفقرة (أ) أعلاه تسمية ممثليه في مجلس الإدارة خلال عشرة أيام من تاريخ انتخابه من توفر فيهم شروط ومؤهلات العضوية المنصوص عليها في القانون ما عدا حيازته لأسئم التاهيل ويعتبر فاقداً للعضوية إذا لم يعمد إلى تسمية ممثليه خلال شهر من تاريخ انتخابه.

المادة (١٣) : إنتخاب الرئيس ونائبه والوفود بالتوقيع ..

أ - ينتخب مجلس إدارة الشركة من بين أعضائه بالإقتراع السري رئيساً ونائباً له يقوم بهما وصلاحيات الرئيس عند غيابه، كما ينتخب من بين أعضائه واحداً أو أكثر يكون له أو لهم حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين وفقاً لما يقرره المجلس بهذا الشأن وفي حدود الصلاحيات التي يفوضها إليهم، ويزود مجلس إدارة الشركة المراقب بنسخ عن قراراته بانتخاب الرئيس ونائبه والأعضاء المفوضين بالتوقيع عن الشركة، وبنماذج عن توقيعهم، وذلك خلال سعة أيام من صدور تلك القرارات

ب - مجلس إدارة الشركة تفوض أي موظف في الشركة بالتوقيع عنها، وذلك في حدود الصلاحيات التي يفوضها إليه.

٤٠١١ نisan ٢٠١١

الدكتور عبد الرحيم الأستاذ  
برئاسة مجلس إدارة الشركة



#### **المادة (١٤) : صلاحيات وواجبات مجلس الإدارة**

- أ- يتربّ على مجلس إدارة الشركة أن يعد خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من إنتهاء السنة المالية للشركات الحسابات والبيانات التالية لعرضها على الهيئة العامة:
- ١- الميزانية السنوية العامة للشركة وبيان التدفقات النقدية وبيان الأرباح والخسائر والإيضاحات حولها مقارنة مع السنة المالية السابقة مصدقة جميعها من مدققي حسابات الشركة.
  - ٢- التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة الماضية وتوقعاته المستقبلية للسنة القادمة.
- ب- يزود مجلس الإدارة المراقب بنسخ عن الحسابات والبيانات المخصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة قبل الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة للشركة بعده لا تقل عن واحد وعشرين يوماً.

#### **المادة (١٥) : نشر الميزانية العامة للشركة**

على مجلس إدارة الشركة أن ينشر الميزانية العامة للشركة وحساب أرباحها وخسائرها وخلاصة وافية عن التقرير السنوي للمجلس وتقرير مدققي حسابات الشركة خلال مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً من تاريخ إنعقاد الهيئة العامة.

#### **المادة (١٦) : التقرير نصف السنوي**

بعد مجلس إدارة الشركة تقريراً كل ستة أشهر يبيّن فيه المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، على أن يصدق التقرير من رئيس مجلس الإدارة، ويزود المراقب بنسخة من التقرير خلال ستين يوماً من تقديمها للمجلس.

#### **المادة (١٧) : نفقات وأجور وامتيازات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة**

- أ- يضع مجلس إدارة الشركة قبل ثلاثة أيام على الأقل من الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة للشركة في مركزها الرئيس كشفاً مفصلاً لاطلاق المساهمين يتضمن البيانات التالية:-
- ١- جميع المالك التي حصل عليها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من الشركة خلال السنة المالية من أجور وتعاب ررواتب وعلاوات ومكافآت وغيرها.
  - ٢- المزايا التي يمتلكها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من الشركة كالسكن الجاهي والسيارات وغيرها وذلك بحسب ما يلي:
  - ٣- المبالغ التي دفعت لكل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية كنفقات سفر وإنقال داخل المملكة وخارجها.
  - ٤- التبرعات التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية منصبة والجهات التي دفعت لها.



ب-يعتبر كل من رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة مسؤولين عن تنفيذ أحكام هذه المادة وعن صحة البيانات التي تقدم بوجوها لاطلاع المساهمين عليها.

**المادة .(١٨) : الدعوة إلى إجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها**

أ- يوجه مجلس إدارة الشركة الدعوة للمساهمين فيها لحضور إجتماع الهيئة العامة وترسل الدعوة لكل منهم بالبريد العادي قبل أربعة عشر يوماً على الأقل من التاريخ المقرر لعقد الاجتماع ويجوز تسليم الدعوة باليد للمساهم مقابل التوقيع بالإسلام.

ب-يرفق بالدعوة جدول أعمال الهيئة العامة وتقرير مجلس إدارة الشركة وميزانيتها السنوية العامة وحساباتها الختامية وتقرير مدققي الحسابات والبيانات الإيضاحية.

**المادة .(١٩) : نشر موعد إجتماع الهيئة العامة**

يترتب على مجلس إدارة الشركة أن يعلن عن الموعد المقرر لعقد إجتماع الهيئة العامة للشركة وفقاً للأحكام الواردة في المادة (١٤٥) من قانون الشركات.

**المادة .(٢٠) : شغور مركز العضوية**

أ- إذا شغف مركز عضوي في مجلس الإدارة لأي سبب من الأسباب فيخلفه عضو ينتخبه مجلس الإدارة من المساهمين الخائزين على مؤهلات العضوية ويشترك الشخص المعنوي في هذا الانتخاب، ويضع هذا الإجراء كلما شغف مركز في مجلس الإدارة، ويبقى تعين العضو بمحاجبه مؤقتاً حتى يعرض على الهيئة العامة للشركة في أول إجتماع تعقده لتقديم ياقرارة أو بالانتخاب من يئأ المركز الشاغر بمقتضى أحكام قانون الشركات وفي هذه الحالة يكمل العضو الجديد مدة سلفه في عضوية مجلس الإدارة.

ب- لا يجوز أن يزيد عدد الأعضاء الذين يعينون في مجلس الإدارة بمقتضى هذه المادة على نصف عدد أعضاء المجلس فإذا شغف مركز عضو في المجلس بعد ذلك فتدعى الهيئة العامة لانتخاب مجلس إدارة جديد.

**المادة .(٢١) : صلاحيات رئيس المجلس**

أ- يعتبر رئيس مجلس الإدارة رئيساً للشركة ويعتبر لها لدى الغير وأمام جميع الجهات ويعارض الصلاحيات المخولة له بموجب أحكام قانون الشركات والأنظمة الصادرة بمقتضاه والأنظمة الأخرى المعمول بها في الشركة ويعولى تنفيذ قرارات مجلس الإدارة بالتعاون مع الجهاز التنفيذي في الشركة.

ب-يجوز أن يكون رئيس مجلس الإدارة متفرغاً لأعمال الشركة بموافقة ثلثي أعضاء المجلس ويحدد مجلس الإدارة في هذه الحالة الصلاحيات والمسؤوليات التي يحق لها ممارستها بوضوح، كما يحدد أنواعه والعلاوات التي يستحقها ويشترط في ذلك أن لا يكون رئيساً متفرغاً لمجلس إدارة شركة مساهمة عامة أخرى أو مديرًا عاماً لأي شركة مساهمة عامة أخرى.



**المادة (٢٢) : تعين المدير العام ..**

- أ - يعين مجلس الإدارة مديراً عاماً للشركة من ذوي الكفاءة ويحدد صلاحياته ومسؤولياته بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية ويفوضه بالإدارة العامة لها بالتعاون مع مجلس الإدارة وتحت إشرافه ويحدد المجلس راتب المدير العام ويشترط في ذلك أن لا يكون مديرًا عاماً لأكثر من شركة مساهمة عامة واحدة.
- ب - مجلس إدارة الشركة إنهاء خدمات المدير العام على أن يحيط الماقب والسوق علمًا بأي قرار يتخذ بشأن تعين المدير العام للشركة أو إنهاء خدماته وذلك حال اتخاذ القرار، ويتم إعلام السوق بذلك إذا كانت أسهم الشركة مدرجة فيه.
- ج - يجوز تعين رئيس مجلس إدارة الشركة أو أي من أعضائه مديرًا عاماً للشركة أو مساعداً أو نائباً له بقرار يصدر عن أكثريّة ثلثي أصوات أعضاء المجلس في أي حالة من هذه الحالات على أن لا يشترك صاحب العلاقة في التصويت.

**المادة (٢٣) : تعين أمين السر**

يعين مجلس الإدارة أمين سر للمجلس ويحدد راتبه ويغولى تنظيم إجتماعاته وإعداد جداول أعماله وتذوين محاضر إجتماعاته وقراراته في سجل خاص وفي صفحات متالية مورقة بالسلسل وتوقع من رئيس وأعضاء المجلس الذين حضروا الاجتماع وتحتم كل صفحة بخاتم الشركة.

**المادة (٢٤) : إجتماعات مجلس الإدارة**

- أ - يجتمع مجلس إدارة الشركة بدعة خطية من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه أو بناءً على طلب خططي يقدمه إلى رئيس المجلس ربع أعضائه على الأقل يبيرون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع فإذا لم يوجه رئيس المجلس أو نائب الدعوة للمجلس إلى الاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الطلب فللأعضاء الذين قدمو الطلب دعوته للإتفاق.
- ب - يعقد مجلس إدارة الشركة إجتماعاته في موكز الشركة الرئيس أو في أي مكان آخر داخل المملكة إذا تذر عقده في مركزها، وتتصدر قرارات المجلس بالأكثريّة المطلقة للأعضاء الذين حضروا الاجتماع وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.
- ج - يكون التصويت على قرارات مجلس إدارة الشركة شخصياً ويقوم به العضو بنفسه ولا يجوز التوكيل فيه كما لا يجوز أن يتم بالراسلة أو بصورة غير مباشرة أخرى.
- د - يجب أن لا يقل عدد إجتماعات مجلس إدارة الشركة عن ستة إجتماعات خلال السنة المالية للشركة، وأن لا ينقضى أكثر من شهرين دون عقد اجتماع للمجلس ويبلغ المراقب بنسخة من الدعوة للجتماع.

الدعاية لاجتماع مجلس إدارة الشركة  
بيان رقم ١٦٧٩٣ لسنة ٢٠١١



## **المادة (٢٥) : مسؤولية الشركة عن أعمال مجلس الإدارة أو المدير العام**

لتلزم الشركة بتنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس إدارتها وبالتصفات التي يجريها في حدود إختصاصه، كما تلزم الشركة بتعويض أي ضرر ينشأ عن الأعمال والصفات غير المشروعية التي يقوم بها أي من أعضاء المجلس أو تصدر عنه في إدارة الشركة أو باسمها ولها حق الرجوع عليه بقيمة التعويض الذي تكبدته.

## **المادة (٢٦) : فقدان العضوية ..**

يفقد رئيس مجلس الإدارة في الشركة وأي من أعضائه عضويته من المجلس:

- إذا تغيب عن حضور أربعة جمعيات متتالية للمجلس دون عذر يقبله المجلس أو إذا تغيب عن حضور جمعيات المجلس لمدة ستة أشهر متتالية ولو كان هذا التغيب بعدر مقبول، وبلغ المراقب القرار الذي يصدره المجلس بمختصاته حكم هذه الفقرة.
- لا يفقد الشخص الاعتباري عضويته من مجلس إدارة الشركة بسبب تغيب مثلاً في أي من الحالتين المخصوص عليهما في الفقرة (أ) من هذه المادة ولكن يجب عليه أن يعين شخصاً آخر بدلاً منه بعد تبلغه قرار المجلس.

## **المادة (٢٧) : إستقالة عضو مجلس الإدارة ..**

لعضو مجلس الإدارة في الشركة من غير مثلي الشخص الاعتباري العام أن يقدم استقالته من المجلس على أن تكون هذه الإستقالة خطية وتعتبر نافذة المفعول من تاريخ تقديمها إلى المجلس ولا يجوز الرجوع عنها.

## **المادة (٢٨) : حق الهيئة العامة في إقالة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ..**

يحق للهيئة العامة للشركة في إجتماع غير عادي تعده إقالة رئيس مجلس الإدارة أو أي عضو من أعضائه باستثناء الأعضاء الممثلين لأسمهم الحكومة أو أي شخص اعتباري عام وفقاً للأحكام الواردة في قانون الشركات بهذا الخصوص.

## **المادة (٢٩) : مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ..**

أ- تحدد مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة في الشركة بنسبة ١٠٪ من الربح الصافي القابل للتوزيع على المساهمين بعد تزيل جميع الاحتياطات والضرائب وبالحد الأقصى الذي يقرره قانون الشركات.

ب- إذا لحقت بالشركة خسائر بعد تحقيق الأرباح فيعطي لكل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة تعويضاً عن جهدهم في إدارة الشركة وفقاً للأحكام قانون الشركات.

ج- تحدد بدلات الإنفاق والسفر لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة موجب نظام خاص تصدره الشركة لهذه الغاية.

١١ نisan ٢٠١١



## الهيئة العامة للشركة

### اجتماع الهيئة العامة العادي

#### المادة (٣٠) : دعوة الهيئة العامة للإجتماع العادي

تعقد الهيئة العامة للشركة إجتماعاً عادياً داخل المملكة مرة واحدة كل سنة على الأقل بدعوة من مجلس إدارة الشركة في التاريخ الذي يحدده المجلس بالاتفاق مع المراقب على أن يعقد هذا الاجتماع خلال الأشهر الأربعة التالية لانتهاء السنة المالية للشركة.

#### المادة (٣١) : نصاب إجتماع الهيئة العامة العادي

يعبر الاجتماع العادي للهيئة العامة للشركة قانونياً إذا حضره مساهمون يمثلون أكثر من نصف أسهم الشركة المكتتب بها، وإذا لم يتوفر هذا النصاب خلال ساعة من موعد الاجتماع يوجّه رئيس مجلس إدارة الشركة الدعوة إلى الهيئة العامة لعقد اجتماع ثان خلال عشرة أيام من تاريخ الاجتماع الأول باعلان ينشر في صحيفتين يوميين محللتين على الأقل قبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام على الأكثر، ويغير الاجتماع الثاني قانونياً مهما كان عدد الأسهم الممثلة فيه.

#### المادة (٣٢) : صلاحيات الهيئة العامة وجدول أعمالها

- تشمل صلاحية الهيئة العامة للشركة في إجتماعها العادي النظر في جميع الأمور المتعلقة بالشركة ومناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها وبخاصة ما يلي:

- ١ وقائع الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة.
- ٢ تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة والخطة المستقبلية لها.
- ٣ تقرير مدققي حسابات الشركة عن ميزانيتها وحساباتها الختامية الأخرى وأحوالها وأوضاعها المالية.
- ٤ الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر وتحديد الأرباح التي يقترح مجلس الإدارة توزيعها بما في ذلك الاحتياطات والمخصصات التي نص عليها القانون ونظام الشركة على اقتطاعها.
- ٥ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- ٦ انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية المقبلة.
- ٧ أي موضوع آخر أدرج مجلس الإدارة في جدول أعمال الاجتماع.
- ٨ أي أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال ويدخل في نطاق أعمال الاجتماع العادي للهيئة العامة على أن يقتصر إدراج هذا الإقتراح في جدول الأعمال بموافقة عدد من المساهمين يغلقون ما لا يقل عن (٥١٠٪) من الأسهم الممثلة في الاجتماع.



بـ- يجب أن تضمّن دعوة الهيئة العامة إلى الاجتماع جدول الأعمال بالأمور التي سيتم عرضها عليها لمناقشتها مرفقاً بنسخ من أي وثائق أو بيانات تتعلق بتلك الأمور.

## إجتماع الهيئة العامة غير العادي

المادة .(٣٣) : دعوة الهيئة العامة للإجتماع غير العادي

أ- تعقد الهيئة العامة للشركة إجتماعاً غير عادي داخل المملكة بدعوة من مجلس الإدارة أو بناءً على طلب خطي يقدم إلى المجلس من مساهمين يملكون ما لا يقل عن ربع أسهم الشركة المكتتب بها أو بطلب خطي من مدققي حسابات الشركة أو المراقب إذا طلب ذلك مساهمون على الذين لا يملكون أكثر من  $(15\%)$  من أسهم الشركة المكتتب بها.

ب-على مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة للإجتماع غير العادي الذي طلب المساهمون أو مدقق الحسابات أو المراقب عقده بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ تبلغ المجلس الطلب لعقد هذا الإجتماع فإذا تخلف عن ذلك أو رفض الاستجابة للطلب يقوم المراقب بدعوة الهيئة العامة للإجتماع على نفقة الشركة.

المادة (٣٤) : نصاب إجتماع الهيئة العامة غير العادي

أ- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة يكون إجتماع الهيئة العامة غير العادي للشركة قانونياً بحضور مساهمين يمثلون أكثر من نصف أسهم الشركة المكتتب بها، وإذا لم يتوفر هذا النصاب فيؤجل الإجتماع إلى موعد آخر بحيث يعقد خلال عشرة أيام من تاريخ الاجتماع الأول ويعلن عن ذلك من قبل رئيس مجلس الإدارة في صحيفتين يوميتين علنيتين على الأقل قبل الموعد المقرر بثلاثة أيام على الأكثري، ويعتبر قانونياً بحضور مساهمين يمثلون (٤٥%) من أسهم الشركة المكتتب بها على الأقل، فإذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الثاني فيلغى الاجتماع مهما كانت أسباب الدعوة إليه.

بـ- يجب أن لا يقل النصاب القانوني للإجتماع غير العادي للهيئة العامة للشركة في حالى تصفيفتها أو إنداجها بغيرها من الشركات عن ثلثي أسهم الشوكة المكتتب بها بما في ذلك الإجتماع المؤجل للمرة الأولى وإذا لم يكتمل النصاب القانوني فيه فيتم إلغاء إجتماع الهيئة العامة مهما كانت أسباب الدعوة إليه.

المادة (٣٥) : جدول أعمال إجتماع الهيئة العامة غير العادي

يجب أن تضمن دعوة الهيئة العامة لاجتماع غير عادي الماضي التي سيتم عرضها ومناقشتها بالاجتماع، وإذا تضمن جدول الأعمال تعديل عقد تأسيس الشركة وأنظامها الأساسية فيجب إرفاق التعديلات المقترحة مع الدعوة إلى الاجتماع عن ٢٠١١



المادة (٣٦) : صلاحيات الهيئة العامة في إجتماعها غير العادي

- تختص الهيئة العامة للشئون في إجتماعها غير العادي النظر في مناقشة الأمور التالية واتخاذ

### القرار المترافق مع إنشاءها:

- ١ تعديل عقد الشركة ونظامها الأساسي.
  - ٢ الدمج الشركة في شركة أخرى.
  - ٣ تصفية الشركة وفسخها.
  - ٤ إقالة رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه.
  - ٥ بيع الشركة أو قلّك شركة أخرى كلياً.
  - ٦ زيادة رأس مال الشركة أو تحفيضه.
  - ٧ إصدار إسناد القرض القابلة للتحويل إلى أسهم.

ب- تصدر القرارات في المجتمع غير العادي للهيئة العامة بأكثريه (٧٥%) من مجموع الأسهوم الممثلة في المجتمع.

ج- تخضع قرارات الهيئة العامة في إجتماعها غير العادي لإجراءات الموافقة والتسجيل والنشر المقررة بمقتضي قانون الشركات.

المادة (٣٧) : تتم الهيئة العامة في إجتماعها غير العادي لصالح أي تهابي في الاجتماع العادي.

يجوز أن تبحث الهيئة العامة للشركة في إجتماعها غير العادي الأمور الداخلية ضمن صلاحيتها في الإجتماع العادي وتصدر قراراً لها في هذه الحالة بالأغلبية المطلقة للأصوات الممثلة في الإجتماع.

القواعد العامة لاجماعات الهيئة العامة

المادة (٣٨) : رئاسة إجتماع الهيئة العامة وحضور أعضاء مجلس الإدارة.

أ- يرأس إجتماع الهيئة العامة للشركة رئيس مجلس الإدارة أو نائبه في حالة غيابه أو من  
يتذرمه المجلس في حالة غيابهما.

بـ- على مجلس الإدارة حضور إجتماع الهيئة العامة بعدد لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد مجلس الإدارة ولا يجوز التخلص عن الحضور بغير عذر مقبول.

المادة (٣٩) : حق الملاسنة والتصويت على القرارات

لكل مساهم في الشركة سدد ما عليه من أقساط مستحقة لها وكان مسجلًا في سجلات الشركة قبل ثلاثة أيام من الموعد المحدد لأي اجتماع ستعقده الهيئة العامة الإشتراك في مناقشة الأمور المعروضة عليها والتصويت على قرارها بشأنها بعدد من الأصوات يساوي عدد الأسهم التي علّكها أصلًا و كللة في الاجتماع



#### **المادة (٤٠) : التوكيل في حضور الاجتماع**

- أ- للمساهم في الشركة أن يوكل عنه مساهم آخر لحضور أي إجتماع تعقد الهيئة العامة للشركة بالنيابة عنه بوجوب وكالة خطية على القسمة المعدة لهذا الغرض من قبل مجلس إدارة الشركة وموافقة المراقب، على أن تودع القسمة في مركز الشركة قبل ثلاثة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لاجتماع الهيئة العامة ويتولى المراقب أو من ينطبه تدقيقها.
- ب- تكون الوكالة صالحة لحضور الوكيل لأي إجتماع آخر يؤجل إليه إجتماع الهيئة العامة.
- ج- يعتبر حضور ولی أو وصي المساهم في الشركة أو ممثل الشخص الاعتباري المساهم فيها بنيابة حضور قانوني للمساهم الأصيل لاجتماع الهيئة العامة ولو كان ذلك السولی أو الوصي أو مثل الشخص الاعتباري غير مساهم في الشركة.

#### **المادة (٤١) : محضر الاجتماع**

- أ- يعين رئيس إجتماع الهيئة العامة للشركة كاتباً من بين المساهمين أو من موظفي الشركة لتدوين محضر بوقائع إجتماع الهيئة العامة والقرارات التي اتخذت فيه ، كما يعين عدداً من المراقبين لا يقل عن إثنين لجمع الأصوات وفرزها ويتولى المراقب أو من يمثله إعلان النتائج التي يسفر عنها التصويت.
- ب- يدرج في محضر إجتماع الهيئة العامة النصاب القانوني للإجتماع والأمور التي عرضت فيه والقرارات التي اتخذت بشأنها وعدد الأصوات المزديدة لكل قرار، والمعارضة له والأصوات التي لم تظهر ومداولات الهيئة العامة التي يطلب المساهمون إثباتها في الحضور، ويوقع هذا المحضر من رئيس الإجتماع والمراقب والكاتب، ويجب توثيق هذا المحضر في سجل خاص بعد في الشركة لهذه الغاية ويرسل مجلس الإدارة نسخة موقعة منه للمراقب خلال عشرة أيام من تاريخ عقد إجتماع الهيئة العامة.

#### **المادة (٤٢) : دعوة المراقب ومدققي الحسابات لحضور الاجتماع**

على مجلس الإدارة توجيه الدعوة لاجتماع الهيئة العامة لكل من المساهمين والمراقب ومدققي حسابات الشركة قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من موعد إنعقاد إجتماعها، ويرفق بالدعوة جدول أعمال الاجتماع وجميع البيانات والمرفقات التي نص القانون على إرسالها للمساهم مع الدعوة ويعتبر أي إجتماع تعقد الهيئة العامة باطلأ إذا لم يحضره المراقب ومدققو حسابات الشركة.

#### **المادة (٤٣) : إلزامية القرارات الصادرة عن الهيئة العامة والطعن فيها**

- أ- تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة في أي إجتماع تعقد بتصاص قانوني ملزمة لجلس الإدارة ولجميع المساهمين الذين حضروا الاجتماع والذين لم يحضروه، شريطة أن تكون تلك القرارات قد اتخذت وفقاً لأحكام قانون الشركات والأنظمة الصادرة بمقتضاه.



بـ- يجوز الطعن لدى المحكمة في قانونية أي إجماع عقدها الهيئة العامة والطعن في القرارات التي اتخذتها فيه ولا تسمع الدعوى بذلك بعد مضي ثلاثة أشهر على عقد الإجماع على أن لا يوقف الطعن تنفيذ أي قرار من قرارات الهيئة العامة إلا بعد صدور الحكم القطعي ببطلانه.

## حسابات الشركة

### المادة (٤٤) : إتّاباع الأصول الخاسبيّة

يتربّ على الشركة تنظيم حساباتها وحفظ سجلاتها ودفاترها وفق الأصول الخاسبية المعروفة عليها.

### المادة (٤٥) : السنة المالية للشركة

تبدأ السنة المالية للشركة في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون أول من السنة نفسها.

### المادة (٤٦) : توزيع الأرباح والإحتياطات

لا يجوز للشركة توزيع أي عوائد على المساهمين فيها إلا من أرباحها، وعليها أن تقطع ما نسب (١٠٪) من أرباحها السنوية الصافية لحساب الإحتياطي الإجاري، ولا يجوز توزيع أي أرباح على المساهمين إلا بعد إجراء هذا القطاع، ولا يجوز وقفه قبل أن يبلغ حساب الإحتياطي الإجاري المتجمّع ما يعادل ربع رأس المال الشركة المكتتب بها، إلا أنه يجوز موافقة الهيئة العامة للشركة الإسْمَار في إقطاع هذه النسبة السنوية إلى أن يبلغ هذا الإحتياطي ما يعادل مقدار رأس المال الشركة المكتتب به.

### المادة (٤٧) : الإحتياطي الإختياري

أـ- للهيئة العامة للشركة بناءً على اقتراح مجلس إدارتها، أن تقرر سنويًا إقطاع ما لا يزيد عن (٢٠٪) من أرباحها الصافية عن تلك السنة لحساب الإحتياطي الإختياري.

بـ- يستعمل الإحتياطي الإختياري للشركة في الأغراض التي يقرّرها مجلس إدارتها ويحق للهيئة العامة توزيعه، كلّه أو أي جزء منه، كأرباح على المساهمين إذا لم يستعمل في تلك الأغراض.

### المادة (٤٨) : تحصيص ١٪ من الأرباح لدعم البحث العلمي والتدرّيب المهني

على الشركة أن تحصّص ما لا يقل عن (١٪) من أرباحها السنوية الصافية لاتفاقه على دعم البحث العلمي والتدرّيب المهني لديها، وله أن يقدم هذه المخصصات إلى الهيئات الأخرى المعنية بذلك لفّقًم بالبحث العلمي والتدرّيب المهني لصالحة الشركة.

الجهة المختصة بالتحصيص هي:  
الهيئة العامة للشركة



#### **المادة (٤٩) : الأرباح الصافية للشركة**

يقصد بالأرباح الصافية للشركة الفرق بين مجموع الإيرادات المتحققة في أي سنة مالية من جانب ومجموع المصاريف والإستهلاك في تلك السنة من جانب آخر قبل تزيل المخصص لضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية.

#### **المادة (٥٠) : صندوق إدخار مستخدمي الشركة**

للشركة أن تنشئ، صندوق إدخار يستخدمها ينبع بالشخصية الإعتبارية المسفلة إدارياً ومالياً وذلك بوجوب نظام خاص يصدره مجلس إدارة الشركة لهذه الغاية، مع مراعاة الالتزام في طريقة استثمار هذا الصندوق بما لا يخالف التواهي الشرعية.

#### **المادة (٥١) : الأرباح وتوزيعها**

أ- ينشأ حق المساهم في الأرباح السنوية للشركة بعد صدور قرار الهيئة العامة بتوزيعها ولا يجوز تدوير ما يزيد عن (٥٪) من الأرباح السنوية المعدة للتوزيع ولمدة لا تجاوز سنتين متتاليتين إلا بموافقة الهيئة العامة وللمدة التي تقررها ويعاد توزيع هذه الأرباح على المساهمين بعد إنقضاء تلك المدة.

ب- يكون الحق في استيفاء الربح تجاه الشركة مالك السهم المسجل في سجلاتها في التاريخ الذي تقرره الهيئة العامة في اجتماعها الذي توافق فيه على توزيع الأرباح، وعلى مجلس إدارة الشركة أن يعلن عن ذلك في صحيفتين يوميتين محلتين على الأقل وبوسائل الإعلام الأخرى في اليوم التالي لاجتماع الهيئة العامة وأن يبلغ المراقب والسوق بهذا القرار.

ج- تتلزم الشركة بدفع الأرباح المقرر توزيعها على المساهمين خلال سنتين يوماً من تاريخ إجتماع الهيئة العامة.

#### مدققو الحسابات

#### **المادة (٥٢) : التزام الشركة بانتخاب مدقق حسابات**

أ- تنتخب الهيئة العامة للشركة مدققاً أو أكثر من بين مدققي الحسابات المرخصين بمزاولة المهنة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد وتقرر بدل انعامهم أو تفويض مجلس الإدارة بتحديدها.

ب- إذا تخلفت الهيئة العامة للشركة عن إنتخاب مدقق الحسابات أو اعتذر المدقق الذي انتخبه أو امتنع عن العمل لأي سبب من الأسباب أو توفي ، فعلى مجلس الإدارة أن ينوب للمرأقب ثلاثة من مدققي الحسابات على الأقل وذلك خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ شغور هذا المركز ليختار أحدهم.

بيان رقم ٣٧٦ شهري ٢٠١٢  
رقم ٣٧٦ شهري ٢٠١٢



#### **المادة (٥٣) : واجبات مدقق الحسابات ..**

يقوم مدققو الحسابات مختصين أو منفردين بمراقبة أعمال الشركة وتدقيق حساباتها وعليهم بشكل خاص القيام بـ واجبات التالية:-

- أ- إجراء التدقيق الدوري لسجلات الشركة ودفاترها ومستنداتها المالية والتأكيد من أنها منظمة بصورة أصلية.
- ب- فحص الأنظمة المالية والإدارية للشركة وأنظمة المراقبة المالية الداخلية لها والتأكيد من ملائمتها لحسن سير أعمال الشركة والمحافظة على أموالها.
- ج- التتحقق من موجودات الشركة ومنكيتها لها والتأكيد من قانونية الالتزامات المنترية على الشركة وصحتها.
- د- الإطلاع على قرارات مجلس الإدارة والتعليمات الصادرة عن الشركة.
- هـ- أي واجبات أخرى يتربّب على مدقق الحسابات القيام بها بموجب قانون الشركات وقانون مهنة تدقيق الحسابات وقانون مهنة تدقّيق الحسابات والأنظمة الأخرى ذات العلاقة والأصول المتعارف عليها في تدقيق الحسابات.

#### **المادة (٥٤) : تقدّر قيام مدقق الحسابات بواجباته ..**

إذا تعذر على مدقق حسابات الشركة القيام بالمهام والواجبات الموكّلة إليه بموجب أحكام قانون الشركات لأي سبب من الأسباب فعلية قبل الإعتذار عن القيام بتدقيق الحسابات أن يقدم تقريراً خطياً للمراقب ونسخة منه مجلس الإدارة يضمّن الأسباب التي تعرقل أعماله أو تحول دون قيامه بها وعلى المراقب معالجة هذه الأسباب مع مجلس الإدارة وإذا تعذر عليه ذلك يعرض المراقب الأمر على الهيئة العامة في أول اجتماع تعقده.

#### **المادة (٥٥) : استئناف مدقق الحسابات عن التوصية بالمصادقة على الميزانية ..**

للهيئة العامة للشركة في حالة استئناف مدقق الحسابات عن التوصية بالمصادقة على الميزانية وردّها لمجلس أن تقرر ما يلي:-

- أ- إذا طلب إلى المجلس تصحيح الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وفقاً للاحظات مدقق الحسابات، واعتبارها مصدقة بعد هذا التعديل.
- بـ أو إحالة الموضوع إلى الوزير لتعيين لجنة خبراء من مدققي حسابات قانونيين للفصل في موضوع الخلاف بين مجلس إدارة الشركة ومدققي حساباتها، ويكون قرار اللجنة ملزماً بعد عرضه مرة أخرى على الهيئة العامة للأقرار، ويتم تعديل الميزانية وحساب الأرباح والخسائر تبعاً لذلك.

#### **المادة (٥٦) : ما لا يجوز لمدقق الحسابات ..**

لا يجوز لمدقق الحسابات أن يشترك في تأسيس الشركة التي يدقّق حساباتها أو أن يكون عضواً في مجلس إدارتها أو الإشتغال بصفة دائمة في أي عمل في أو إداري أو إستشاري



فيها، ولا يجوز أن يكون شريكاً لأي عضو من أعضاء مجلس إدارتها أو أن يكون موظفاً لديها وذلك تحت طائلة بطلان أي إجراء أو تصرف يقع بصورة تخالف أحكام هذه المادة.

**المادة (٥٧) : حضور مدقق الحسابات لجتماع الهيئة العامة**

على مجلس إدارة الشركة أو يزور مدقق الحسابات بنسخة عن التقارير والبيانات التي يرسلها المجلس للمساهمين بما في ذلك الدعوة لحضور إجتماع الهيئة العامة للشركة وعنى المدقق أو من يمثله حضور هذا الاجتماع.

**المادة (٥٨) : مدقق الحسابات وكيل عن المساهمين وحقهم في مناقشته**

أ- يعتبر مدقق حسابات الشركة وكيلًا عن المساهمين فيها وذلك في حامد المهمة الموكلة إليه.

ب- لكل مساهم أثناء إنعقاد الهيئة العامة أن يستوضح مدقق الحسابات عما ورد في تقريره ويناقشه فيه.

**المادة (٥٩) : معالجة مدقق الحسابات للمخالفات ولما يثير سلباً على أوضاع الشركة**

إذا اطلع مدقق الحسابات على أي مخالفة ارتكبها الشركة لقانون الشركات أو نظام الشركة أو على أي أمور مالية ذات أثر سلبي على أوضاع الشركة المالية أو الإدارية فعليه أن يبلغ ذلك خطياً إلى كل من رئيس مجلس الإدارة والمراقب والسوق حال إطلاعه أو اكتشافه لتلك الأمور.

**المادة (٦٠) : التزام مدقق الحسابات بعدم إذاعة أسرار الشركة**

مع مراعاة عدم الإخلال بالتزامات مدقق الحسابات الأساسية لا يجوز له أن يذيع للمساهمين في مقر إجتماع الهيئة العامة للشركة أو في غيره من الأماكن والأوقات أو إلى غير المساهمين ما وقف عليه من أسرار الشركة بسبب قيامه بعمله لديها، وإلا وجب عزله ومطالبه بالتعويض.

**المادة (٦١) : حظر المضاربة بأسهم الشركة على مدقق حساباتها**

يحظر على مدقق الحسابات وعلى موظفيه المضاربة بأسهم الشركة التي يدقق حساباتها سواء جرى هذا التعامل بالأسمهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة وذلك تحت طائلة عزله من العمل في تدقيق حسابات الشركة وتضمينه التعويض عن أي ضرر ترتب على مخالفته لأحكام هذه المادة.

**المادة (٦٢) : تصفيية الشركة**

تصفي الشركة وفقاً للأحكام والإجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات

٢٠١١ نisan



المادة (٦٣) : أحكام عامة

- تلتزم الشركة في التعامل والتعاقد بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.
- بـ - يكون أعضاء مجلس الإدارة ومدققو الحسابات والموظفوون ملزمين بالمحافظة على أسوار الشركة ومعاملاتها مع عملائها، وهم مقيدون بعدم إفشاء أية معلومات يطلعون عليها إلا في الحالات التي يقرها مجلس الإدارة أو تقرر في أي اجتماع للهيئة العامة للشركة أو بناءً على طلب المحكمة المختصة وذلك بالقدر الضروري الذي يقتضيه الحال.
- ج - تسري أحكام قانون الشركات وقانون الأوراق المالية وغيرها من القوانين والأنظمة الأردنية ذات العلاقة على جميع شفرون الشركة التي لم ينص عليها عقد التأسيس أو النظام الأساسي وحيثما تتعارض أو تناقض تلك الأحكام الواردة في عقد التأسيس والنظام الأساسي.

١١٠١١

